النظرية العامة للقانون

« نحن نبحث عن التفرقة بين العدل
فـى ذاته والعـدل داخـل المجتمع »

(أرسطو ، الأخلاق ٥ ، ٦ ، ٤)

دكتـور

سميـر تنـاغـو

أستاذ القانون المدنى

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

توزيع منشأة المعارف

جلال حزى وشركاه

الفهرس

رقم الصفحة

١ - تعريف القانون ٧

٢ - خطة الدراسة ٩

الباب الأول

قواعد القانون

الفصل الأول

قواعد القانون وتطبيقاتها

٣ - الثنائية والأحدية ١٠

٤ - الأحدية البدائية ١٤

٥ - ظهور النظرية الثنائية : القانون والحق ١٥

٦ - النظرية الأحدية الحديثة : (كلسن) ١٧

٧ - النظرية الثنائية الحديثة : القانون والمراكز القانونية ٢٣

الفصل الثاني

خصائص القاعدة القانونية

٨ - تحديد خصائص القاعدة القانونية ٢٩

المبحث الأول

القاعدة القانونية قاعدة سلوك اجتماعي

٩ - القواعد العلمية وقواعد السلوك ٣١

١٠ - قواعد السلوك الاجتماعي ٣٤

١١ - قواعد القانون تنظم المجتمع السياسي ٣٥

رقم الصفحة

المبحث الثانى

العمومية والتجريد

١٢ - قواعد القانون عامة مجردة ٣٨

١٣ - العمومية والتجريد تتراوح بين المرونة والجمود ٤٣

١٤ - القاعدة القانونية المرنة ٤٤

١٥ - القاعدة القانونية الجامدة ٤٧

١٦ - كيفية تطبيق القاعدة القانونية المرنة والقاعدة القانونية الجامدة ٤٩

١٧ - مقارنة بين القواعد الجامدة والقواعد المرنة ٥١

١٨ - مرونة القاعدة لا تتعارض مع عموميتها وتجريدها ٥٥

١٩ - السلطة التقديرية فى حدود سيادة القانون ٥٦

٢٠ - مقارنة السلطة التقديرية بفكرة القانون الحر ٥٧

المبحث الثالث

الالزام والجزاء والقهر

المطلب الأول

تحديد مفاهيم الالزام والجزاء والقهر

٢١ - ضبط الاصطلاحات ٥٩

٢٢ - القهر هو اجبار عام بواسطة السلطة العامة ٦١

٢٣ - التفرقة بين القهر وبين الاتجاه الى القهر ٦٣

٢٤ - القهر ما بين التنفيذ الاختيارى وعدم التنفيذ ٦٥

٢٥ - تاثير عدم الالتجاء الى القهر على وجود القاعدة ٦٧

٢٦ - الأنواع المختلفة للجزاء فى القاعدة القانونية ٧٤

٢٧ - مشكلة الجزاء فى القانون الدستورى والقانون الدولى العام ٧٨

رقم الصفحة

المطلب الثانى

القواعد الآمرة والقواعد المكملة

٢٨ - درجة الالزام فى القاعدة القانونية ٨٤

٢٩ - صفة الالزام فى القواعد المكملة أو المفسرة ٨٦

٣٠ - المعيار الجامد للتفرقة بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة ٨٧

٣١ - المعيار المرن : فكرة النظام العام والآداب ٨٩

٣٢ - تحديد فكرة النظام العام والآداب فى ضوء النظرة العامة للوجود السائد فى المجتمع ٩٣

٣٣ - النظام العام الاشتراكى ٩٩

٣٤ - تطبيقات فكرة النظام العام ١٠٢

٣٥ - تطبيقات فكرة الآداب ١٠٤

٣٦ - آثار تعلق القاعدة القانونية بالنظام العام والآداب ١٠٦٠

٣٧ - نظرة عامة ١٠٧

الفصل الثالث

العلاقة بين القانون والدولة

٣٨ - القانون الوضعى ١٠٩

٣٩ - الوضعية الفلسفية والوضعية القانونية ١١٠

٤٠ - معيار الوضعية القانونية ١١٣

٤١ - الوضعية القانونية من خلق فلاسفة القانون الطبيعى ١١٣

٤٢ - تعدد اتجاهات الوضعية القانونية ١١٧

٤٣ - الاتجاهات غير الوضعية فى القانون ١٢٠

٤٤ - تأييد الوضعية القانونية ١٢٢

٤٥ - أساس الايمان بالقانون الوضعى ١٢٤

رقم الصفحة

الباب الثانى

جوهر القانون

٤٦ - القانون والارادة ١٢٥

الفصل الأول

نظرية أرسطو فى القانون الطبيعى

٤٧ - الانسان حيوان اجتماعى ١٣٠
٤٧ - الهدف من الدولة ١٣١
٤٨ - العدل أساس الدولة ١٣٣
٤٩ - خضوع الأفراد لأحكام القانون ١٣٤
٥٠ - خضوع القانون الوضعى للقانون الطبيعى (القانون العقل) ١٣٦
٥١ - القانون الطبيعى ذو التعبير المتغير ١٣٩
٥١ - العدل التوزيعى والعدل التبادلى ١٤١
٥٢ - العدل التبادلى والعقد ١٤٣
٥٣ - العدل التوزيعى والملكية الخاصة (مهاجمة الشيوعية) ١٤٥
٥٤ - تحديد الملكية الخاصة ١٤٧
٥٥ - العدل العام والعدل الخاص (مبدأ سيادة القانون) ١٤٩
٥٦ - الصراع الطبقى ونظرية القانون الظالم ١٥٤
٥٧ - نظرية الصراع الطبقى فى العصر الحديث ١٥٧
٥٨ - نظرة عامة على نظرية القانون الطبيعى ١٦١

الفصل الثانى

نظرية العقد الاجتماعى ونظرية سلطان الارادة

٥٩ - الشهرة الارادية الزائفة للنظريتين ١٦٤
٦٠ - نظرية العقد الاجتماعى (افلاطون ، هوبز ، لوك ، جان جاك روسو) ١٦٦
٦١ - نظرية سلطان الارادة (كانت) ١٧٣

رقم الصفحة

الفصل الثالث

الانحراف فى نظرية القانون الطبيعى

أو

الخلط بين القانون الوضعى والقانون الطبيعى

(هوبز وهيجل)

٦٢ - ازدواج القانون الطبيعى والقانون الوضعى ١٧٩

٦٣ - نظرية عقل الكومنولث (هوبز) ١٨٤

٦٤ - فلسفة الفكرة (هيجل) ١٨٦

الفصل الرابع

نظرية ارادة القوة

(نيتشه)

٦٥ - الفلسفة اللاعقلية أو العدمية ١٩١

الفصل الخامس

الفلسفات المادية للارادة

(فلسفة الشك والمادية التاريخية)

٦٦ - فلسفة الشك (باسكال) ١٩٦

٦٧ - المادية التاريخية (ماركس وانجلز) ١٩٨

الفصل السادس

الاتجاهات المعاصرة

٦٨ - التصور والفلسفات المعاصرة ٢٠٣

٦٩ - فلسفة الحياة ٢٠٣

رقم الصفحة

٧٠ - فلسفة الجوهر ٢٠٧

٧١ - فلسفة الوجود ٢١٠

٧٢ - علوم الاجتماع والأنتروبولجيا والتاريخ ٢١٦

٧٣ - نظرية القانون الطبيعي في القرن العشرين ٢٢١

٧٤ - نظرة عامة ٢٢٥

الباب الثالث

مصادر القانون

٧٥ - تمهيد ٢٣١

الفصل الأول

مصادر القانون بوجه عام

المبحث الأول

تعريف مصادر القانون

٧٦ - تحديد مصادر القانون طبقا لمبدأ السبب المنشيء ٢٣٤

٧٧ - اصطلاح المصدر له مدلول واحد ٢٣٧

المبحث الثاني

التفرقة بين مصادر القانون وجوهر القانون

٧٨ - معيار وأسباب التفرقة بين مصادر القانون وجوهر القانون ٢٤٠

المبحث الثالث

التفرقة بين مصادر القانون والمبادىء العامة للقانون

٧٩ - المبادىء العامة للقانون ٢٤٦

٨٠ - الاعلان العالمي لحقوق الانسان كتعبير عن المبادىء العامة للقانون ٢٤٩

٨١ - معيار التفرقة بين مصادر القانون والمبادىء العامة للقانون ٢٥٣

٨٢ - مبادىء الشريعة الاسلامية من القانون المصري ٢٦١

رقم الصفحة.

المبحث الرابع

التفرقة بين مصادر القانون والقوى الخلاقة للقانون

٨٣ - معيار التفرقة ٢٦٧

المبحث الخامس

التفرقة بين مصادر القانون ومضمون القانون

مع تطبيق التفرقة على ما يسمى بالأحوال الشخصية

٨٤ - وضع المشكلة ٢٧٢
٨٥ - المقصود باصطلاح الأحوال الشخصية ٢٧٣
٨٦ - عدم وجود فائدة لاصطلاح الأحوال الشخصية ٢٧٧
٨٧ - المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ..... ٢٨٧
٨٨ - الشرائع المتعددة تصدر عن سلطة الدولة ٢٩٠

الفصل الثاني

التشريع

المبحث الأول

تعريف التشريع وتحديد خصائصه

٨٩ - تعريف ٢٩٣
٩٠ - التشريع يتضمن قاعدة قانونية ٢٩٤
٩١ - التشريع يتضمن قاعدة مكتوبة ٢٩٦
٩٢ - التشريع يصدر عن سلطة عامة مختصة ٢٩٨

المبحث الثاني

سن التشريع ونفاذه

٩٣ - السلطة المختصة بسن التشريع ٣٠٤
٩٤ - سن التشريع الأساسي ونفاذه ٣٠٥

رقم الصفحة

٩٥ - سن التشريع العادى ٣٠٨

٩٦ - اصدار التشريع العادى ٣١١

٩٧ - نشر التشريع العادى ٣١٤

٩٨ - الأخطاء فى سن التشريع واصداره ونشره ٣١٩

٩٩ - حلول السلطة التنفيذية محل السلطة التشريعية فى سن التشريع العادى ٣٢٢

(١) تشريع السلطة الفعلية ٣٢٢

(٢) تشريع الضرورة ٣٢٣

(٣) تشريع التفويض ٣٢٥

١٠٠ - اختصاص السلطة التنفيذية بسن التشريع الفرعى (اللوائح) ٣٣١

(١) اللوائح التنفيذية ٣٣٢

(٢) اللوائح التنظيمية ٣٣٤

(٣) لوائح البوليس ٣٣٥

المبحث الثالث

خضوع التشريع لمبدأ سيادة القانون

أو

رقابة صحة التشريع العادى والتشريع الفرعى

١٠١ - مبدأ تدرج التشريع ٣٣٨

١٠٢ - مبدأ رقابة صحة التشريع من حيث الشكل ٣٤٠

١٠٣ - التجربة الامريكية الرائدة فى رقابة دستورية القوانين من حيث الموضوع : ٣٤١

١ - حجج الاتجاه المؤيد للرقابة القضائية لدستورية القوانين ٣٤٢

٢ - حجج الاتجاه المعارض للرقابة القضائية لدستورية القوانين ٣٤٤

١٠٤ - القضاء الفرنسى لا يفرض رقابته على دستورية القوانين : التجديد الذى استحدثه دستور سنة ١٩٥٨ ٣٤٥

١٠٥ - رقابة دستورية القوانين فى مصر قبل انشاء المحكمة العليا ٣٤٧

رقم الصفحة

١٠٦ - رقابة دستورية القوانين فى مصر بعد انشاء المحكمة العليا سنة ١٩٦٩ ..... ٣٥١

١٠٧ - رقابة دستورية القرارات بقوانين قبل وبعد انشاء المحكمة العليا ٣٥٦

١٠٨ - رقابة دستورية اللوائح وقانونيتها قبل وبعد انشاء المحكمة العليا ٣٥٩

١٠٨ مكرر - انشاء المحكمة الدستورية العليا ٣٦٠

المبحث الرابع

صياغة التشريع

١٠٩ - انتقاد بعض أساليب الصياغة ٣٦٢

المطلب الأول

الصياغة العامة للتشريع

(التجميع أو التقنين)

١١٠ - التقنين قمة الصياغة القانونية ٣٦٣

١١١ - مزايا التقنين ٣٦٥

١١٢ - تقنين نابليون ٣٦٦

١١٣ - أنصار التقنين وخصومه ٣٦٨

١١٤ - حركة التقنين فى مصر ٣٧٤

المطلب الثانى

بعض وسائل الصياغة الخاصة للتشريع

١ - الشكلية

١١٥ - تعريف الشكلية وأنواعها ٣٧٨

١ - الرسمية ٣٨١

٢ - اشكال الالبات ٣٨٢

٣ - اشكال الشهر ٣٨٣

رقم الصفحة

٤ - أشكال الولاية على المال ٣٨٤

٥ - أشكال الرافعات والتنفيذ ٣٨٥

٦ - الأشكال الضريبية ٣٨٦

٢ - القرائن القانونية

١١٦ - تعريف ٣٨٧

١١٧ - دور القرائن القانونية في الاثبات ٣٨٩

أولا : نظام الاثبات في مجموعه يقوم على الافتراض : نقل محل الاثبات ٣٨٩

ثانيا : القرينة القانونية كوسيلة من وسائل الاثبات ٣٩٠

١١٨ - دور القرائن القانونية في صياغة القواعد القانونية الموضوعية ٣٩٦

أولا : دخول القرينة في مضمون القاعدة : احلال فكرة محل أخرى ، وبصفة خاصة احلال الكم محل الكيف ٣٩٦

ثانيا : القرينة القانونية كأساس لتبرير القاعدة ٣٩٨

٣ - الحيل القانونية

١١٩ - تعريف ومقارنة ٤٠٠

١٢٠ - نسبية فكرة الحيلة ٤٠٤

١٢١ - دور الحيلة في الصياغة القانونية ٤٠٦

أولا : استخدام الحيلة في خلق قواعد قانونية جديدة ٤٠٧

ثانيا : استخدام الحيلة في توسيع نطاق تطبيق القواعد القائمة ٤٠٨

ثالثا : استخدام الحيلة في تبرير القواعد القائمة ٤١٠

رابعا : استخدام الحيلة في عنوان القاعدة ٤١١

المبحث الخامس

الغاء التشريع

١٢٢ - التفرقة بين الغاء التشريع وابطاله ٤١٢

١٢٣ - سلطة الغاء التشريع وانواع الالغاء ٤١٤

رقم الصفحة

١٢٤ ـ الالغاء الصريح ٤١٥
١٢٥ ـ الالغاء الضمني ٤١٦
اولا : التعارض الكامل : تنظيم نفس الموضوع من جديد ٤١٦
ثانيا : التعارض الجزئي ٤١٨
ثالثا : التعارض بين حكم عام وحكم خاص ٤١٨
(١) الحكم الحديث الخاص يقيد الحكم القديم العام ولا يلغيه ٤١٨
(٢) الحكم الحديث العام يقيد بالحكم القديم الخاص ولا يلغيه ٤١٩
١٢٦ ـ مشكلة التشريعات المحيلة ٤٢١

الفصل الثالث

العـــرف

المبحث الأول

تعريف العرف وتحديد اركانه واثباته

١ ـ تعريف العرف

١٢٧ ـ العرف قانون غـــير مكتوب ٤٢٣
١٢٨ ـ انواع العرف ٤٢٥

٢ ـ اركان العرف

١٢٩ ـ الركن المـادي ٤٢٧
١٣٠ ـ الركن المعنوي ٤٣٠
١٣١ ـ العادات الاتفـــاقية ٤٣٢
١٣٢ ـ تحول العادة الى عرف ٤٣٨
١٣٣ ـ هل يشترط عدم مخالفة العرف للنظام العام والآداب ؟ الوضع الصحيح للمسألة ٤٤٠

٣ ـ اثبات العرف

١٣٤ ـ تطبيق قاعدة ان القانون ليس محل اثبات ، على العرف ٤٤٣
١٣٥ ـ رقابة محكمـــة النقض ٤٤٦

رقم الصفحة

المبحث الثانى

طبيعة العرف واساس قوته الملزمة

١٣٦ ـ رفض فكرة الارادة الضمنية للسلطة التشريعية ٤٤٩

١٣٧ ـ رفض فكرة الارادة الصريحة للسلطة التشريعية ٤٥١

١٣٨ ـ رفض فكرة العرف القضائى ٤٥٣

١٣٩ ـ رفض اعتبار العرف كاشفا للقانون وغير خالق له : نقد المذهب التاريخى ٤٥٧

١٤٠ ـ العرف تعبير ارادى مستقل عن سلطة الدولة ٤٦٠

١٤١ ـ الأساس الفلسفى للعرف ٤٦٥

المبحث الثالث

دور العرف بين مصادر القانون

١٤٢ ـ ليس للتشريع ان يحدد دوره او دور غيره من مصادر القانون ٤٦٦

١٤٣ ـ نص المادة الأولى من القانون المدنى لا يكفى لجعل العرف مصدرا احتياطيا ٤٧٠

١٤٤ ـ تفوق التشريع على العرف من حيث الواقع يقتصر على الكم لا على الكيف ٤٧٢

١٤٥ ـ وجود عرف دستورى يعنى ان العرف قد يسمو على التشريع ٤٧٣

١٤٦ ـ العرف الخاص يقيد التشريع العام ٤٧٥

١٤٧ ـ العرف اللاحق يعدل او يلغى التشريع السابق المساوى له فى الدرجة ٤٧٦

١٤٨ ـ نظرة عامة ٤٨١

الفصل الرابع

القضاء

١٤٩ ـ مشكلة النقص فى التشريع ٤٨٣

١٥٠ ـ مبدأ الفصل بين السلطات ٤٩٢

١٥١ ـ الاعتراف بالقضاء كمصدر للقانون هو تقرير لأمر واقع ٤٩٨

١٥٢ ـ رفض فكرة حكومة القضاة وفكرة السلطة البريتورية ٥٠٢

١٥٣ ـ مركز القضاء بين مصادر القانون الأخرى ٥٠٦

رقم الصفحة

الباب الرابع

تطبيق القانون

الفصل الأول

دور السلطة القضائية فى تطبيق القانون

١٥٤ - اكتمال الصفة الوطنية للسلطة القضائية فى مصر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ..... ٥١٣

١٥٥ - مركز القضاء الادارى بين السلطتين الادارية والقضائية ٥١٥

١٥٦ - فقه القانون الادارى فى فرنسا يسبب الاضطراب فى مفهوم العمل القضائى ٥٢٢

١٥٧ - معيار العمل القضائى ٥٢٧

١٥٨ - محاكم السلطة القضائية فى القانون المصرى ٥٣٣

١٥٩ - انشاء المحكمة العليا بمقتضى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩، وتحولها الى محكمة دستورية عليا بمقتضى الدستور ٥٣٨

١ - الفصل فى دستورية القوانين ٥٣٨

٢ - تفسير النصوص القانونية ٥٣٨

٣ - رقابة الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم ٥٤٠

٤ - الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص ٥٤٢

١٥٩ - اختصاصات المحكمة الدستورية العليا ٥٤٣

١٦٠ - وضع القضاء العسكرى ٥٤٤

١٦١ - نظرة عامة ٥٤٩

الفصل الثانى

نطاق تطبيق القانون من حيث الموضوع

أو

فروع القانون

١٦٣ - القانون العام والقانون الخاص ٥٥١

رقم الصفحة

المبحث الأول

التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص

١٦٣ - تاريخ التفرقة ٥٥٣
١٦٤ - فائدة التفرقة ٥٥٥
١٦٥ - معيار التفرقة ٥٥٨

المبحث الثانى

فروع القانون العام

١٦٦ - القانون الدستورى ٥٦٥
١٦٧ - القانون الادارى ٥٦٧
١٦٨ - القانون المالى ٥٦٨
١٦٩ - قانون التأمينات الاجتماعية ٥٦٩
١٧٠ - القانون الجنائى ٥٧١
١ - قانون العقوبات ٥٧٢
٢ - قانون الاجراءات الجنائية ٥٧٣
١٧١ - القانون الدولى العام ٥٧٤

المبحث الثالث

فروع القانون الخاص

١٧٢ - القانون المدنى ٥٧٦
١٧٣ - القانون التجارى التقليدى ٥٧٨
١٧٤ - قانون التجارة البحرى ٥٨٠
١٧٥ - القانون الزراعى ٥٨٣

رقم الصفحة

المبحث الرابع

فروع القانون المختلطة

١٧٦ ـ قانون العمل ٥٨٣
١٧٧ ـ قانون المرافعات المدنية والتجارية ٥٨٦
١٧٨ ـ القانون الدولى الخاص ٥٨٨

الفصل الثالث

نطاق تطبيق القانون من حيث الأشخاص

أو

قاعدة عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون

المبحث الأول

أساس قاعدة عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون

١٧٩ ـ الأشخاص المخاطبون بحكم القانون ٥٩٣
١٨٠ ـ الصلة بين قاعدة عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون وقاعدة افتراض العلم به ٥٩٤
١٨١ ـ افتراض العلم بالقانون : قرينة أم حيلة ؟ ٥٩٧
١٨٢ ـ قاعدة افتراض العلم بالقانون فى مواجهة ظاهرة الجهل به ٥٩٩
١٨٣ ـ رفض فكرة الالتزام بالعلم بالقانون باعتبارها حيلة قانونية ٦٠١
١٨٤ ـ مناقشة فكرة المساواة امام القانون كاساس لعدم جواز الاعتذار بالجهل به ٦٠٦

المبحث الثانى

الاستثناءات على قاعدة عدم جواز الاعتراف بالجهل بالقانون

... قاعدة عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون قاعدة اساسية ولكنها ليست مطلقة ٦٠٩
١٨٥ ـ جواز الاعتذار بالجهل بالقانون عند استحالة العلم به ٦١٠
١٨٦ ـ قاعدة الغلط الشائع يولد الحق تسمح احيانا بالافلات من حكم القانون ٦١١
١٨٦ ـ توافر حسن النية قد يجيز الاعتذار بالجهل بالقانون او الافلات من حكم القانون ٦١٧

رقم الصفحة

١٨٧ - توافر عيب من عيوب الارادة قد يجيز الاعتذار بالجهل بالقانون .....

١٨٨ - جواز الاعتذار بالجهل ببعض القيود القانونية الواردة على العقار المبيع .....

١٨٩ - جواز دفع المسئولية الجنائية بسبب الجهل بقوانين غير جنائية ٦٢٥

المبحث الثالث

امتداد قاعدة جواز الاعتذار بالجهل بالقانون

الى مصادر القانون المختلفة

١٩٠ - امتداد قاعدة عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون الى القواعد المكملة أو المفسرة ٦٢٧

١٩١ - امتداد قاعدة عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون الى القواعد العرفية والقضائية ٦٢٨

١٩٢ - امتداد قاعدة عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون الى القانون الأجنبى ٦٢٩

١٩٣ - نظرة عـــامة ٦٣٣

الفصل الرابع

نطاق تطبيق القانون من حيث المكان

١٩٤ - مبدأ اقليمية القـــوانين ومبدأ شخصية القـــوانين ....

١٩٥ - انحصار مبدأ الاقليمية باستثناء بعض التطبيقات الخاصة ....

١٩٦ - تطبيق القوانين الأجنبية وفقا لقواعد القانون الدولى الخاص هـــو أبرز استثناء من مبدأ الاقليميـــة ٦٣٩

١٩٧ - الاستثناءات من مبدأ الاقليمية فى نطاق القانون الجنائى ٦٤٢

١٩٨ - الاستثناءات من مبدأ الاقليمية فى نطاق القانون العـام ٦٤٤

رقم الصفحة

الفصل الخامس

نطاق تطبيق القانون من حيث الزمان

أو

تنازع القوانين فى الزمان

المبحث الأول

المبادىء النظرية فى تنازع القوانين من حيث الزمان

١٩٩ - تنازع القوانين من حيث الزمان هو نتيجة لتعاقب القوانين ٦٤٦

٢٠٠ - التفرقة بين قواعد تنازع القوانين فى الزمان والقواعد الانتقالية ٦٤٨

٢٠١ - متى يبدأ تطبيق القانون الجديد ؟ ٦٤٩

المطلب الأول

مبدأ عدم رجعية القانون فى ذاته

٢٠٢ - تاريخ المبدأ ٦٥٣

٢٠٣ - أهمية المبدأ ٦٥٥

٢٠٤ - هل يكفى مبدأ عدم الرجعية لحل مشكلة تنازع القانونين فى الزمان ؟ ٦٥٨

المطلب الثانى

النظرية التقليدية فى تفسير عدم الرجعية

٢٠٥ - نظرية الحق المكتسب ٦٥٩

٢٠٦ - التفرقة بين الحق والمصلحة كتعبير جديد عن النظرية التقليدية ٦٦١

٢٠٧ - نقد النظرية التقليدية ٦٦٣

٢٠٨ - قصور النظرية التقليدية فى التعبير عن مبدأ عدم الرجعية ٦٦٥

٢٠٩ - اغفال النظرية التقليدية مبدأ الأثر المباشر للقانون الجديد ٦٦٧

رقم الصفحة

المطلب الثالث

النظرية الحديثة فى التفرقة بين مبدأ عدم الرجعية ومبدأ الأثر المباشر

٢١٠ ـ الأفكار الموجهة للنظرية الحديثة ٦٧٠

١ ـ مبدأ عدم رجعية القانون

٢١١ ـ معيار التفرقة بين الأثر الرجعى والأثر المباشر للقانون ٦٧١
٢١٢ ـ عدم رجعية القوانين على الوقائع التامة ٦٧٤
٢١٣ ـ المراكز القانونية التابعة ٦٧٦
٢١٤ ـ الاستثناءات على مبدأ عدم رجعية القانون ٦٧٧
٢١٥ ـ الاستثناء الأول : النص صراحة على الرجعية ٦٧٧
رفض فكرة الرجعية الضمنية ٦٧٩
رفض فكرة الرجعية الفطرية أو الطبيعية ٦٧٩
٢١٦ ـ الاستثناء الثانى : التشريعات التفسيرية ٦٨١
٢١٧ ـ القوانين الجنائية الأصلح للمتهم بين الأثر المباشر والأثر الرجعى ٦٨٥
٢١٨ ـ عدم استثناء القوانين المتعلقة بالنظام العام من مبدأ عدم الرجعية ٦٨٧

٢ ـ مبدأ الأثر المباشر للقانون

٢١٩ ـ انطباق القانون الجديد على المراكز الجارية ٦٨٨
٢٢٠ ـ المراكز القانونية التى فى سبيل التكوين أو الانقضاء ٦٨٨
١ ـ المراكز ذات التكوين أو الانقضاء المستمر : التقادم المكسب أو المسقط ٦٨٩
٢ ـ المراكز ذات التكوين المتسلسل أو المتتابع ٦٩٢
٢٢١ ـ الآثار الجارية للمراكز القانونية ٦٩٢
٢٢٢ ـ استثناء الآثار الجارية للمراكز العقدية من مبدأ الأثر المباشر للقانون الجديد ٦٩٣
٢٢٣ ـ الحد من الاستثناء السابق ٦٩٧
٢٢٤ ـ أساس مبدأ الأثر المباشر للقانون الجديد ٧٠٠
٢٢٥ ـ الخطوط العامة فى النظرية الحديثة ٧٠١

رقم الصفحة

المبحث الثانى

الحلول المقررة فى القانون المصرى

لتنازع القوانين من حيث الزمان

أولا - الحلول المقررة فى التشريع

٢٣٦ - الأهلية ٧٠٤

٢٣٧ - التقادم ٧٠٧

٢٣٨ - الاثبات ٧١٢

٢٣٩ - المرافعات ٧١٥

٢٤٠ - الجرائم والعقوبات ٧٢٠

ثانيا - الحلول المستخلصة من الفقه والقضاء

٢٤١ - آثار العقود ٧٢٣

٢٤٢ - علاقات العمل ٧٢٥

٢٤٣ - الحقوق العينية ٧٢٦

٢٤٤ - الشفعة ٧٢٨

٢٤٥ - الوصية ٧٣٠

٢٤٦ - مراكز القانون العام : ٧٣١

الجنسية ٧٣٢

الضرائب ٧٣٣

نزع الملكية للمنفعة العامة ٧٣٥

٢٤٧ - نظرة عامة ٧٣٥

الفصل السادس

تفسير القانون

٢٠ - ارتباط تفسير القانون بمصادر القانون ٧٣٧

رقم الصفحة

المبحث الأول

أنواع التفسير

٢٤٩ - التفسير التشريعى ٧٣٨
٢٥٠ - التفسير القضائى ٧٤٢
٢٥١ - التفسير الفقهى ٧٤٥

المبحث الثانى

مدارس التفسير

المطلب الأول

مدرسة الشرح على المتون

٢٥٢ - نقطة البداية هى أن التشريع هو المصدر الوحيد للقانون ٧٤٩
٢٥٣ - طرائق التفسير فى مدرسة الشرح على المتون ٧٥٠
٢٥٤ - نقد مدرسة الشرح على المتون ٧٥٢

المطلب الثانى

المدرسة التاريخية

٢٥٥ - نقطة البداية هى أن ضمير الشعب هو المصدر الوحيد للقانون ٧٥٣
٢٥٦ - نقد المدرسة التاريخية ومن نحا نحوها ٧٥٤

المطلب الثالث

مدرسة البحث العلمى الحر

٢٥٧ - نقطة البداية هى النقص فى التشريع ، وتعدد مصادر القانون ٧٥٥

رقم الصفحة

المطلب الرابع

تأثير مدارس التفسير على القانون الوضعي المصرى

٢٥٨ - نص المادة الاولى من القانون المدنى يجمع بين نظرية الشرح على المتون ونظرية البحث العلمى الحر ٧٥٧

٢٥٩ - موقف القضاء المصرى من مدارس التفسير ٧٥٩

٢٦٠ - تأثر تفسير القانون فى مصر بكل مدارس التفسير ٧٦٠

المبحث الثالث

بعض قواعد التفسير

٢٦١ - ازالة التعارض بين قواعد القانون ٧٦٠

٢٦٢ - بعض قواعد تفسير النصوص ٧٦١

٢٦٣ - القياس ٧٦٤

٢٦٤ - الرجوع الى الأعمال التحضيرية والسوابق التاريخية ٧٦٦

فهرس ٧٨٥